

اللازمة ، وفي ظل استحالة استيعاب ، وبكلمة أدق استعداد الجامعات الاسرائيلية لاستيعاب الاعداد المطلوبة من الطلبة العرب ، لا بد من السعي لدى الدول الصديقة بزيادة اعداد الطلبة المقبولين في جامعاتها من عرب الأرض المحتلة . فكما هو واضح فإن أهمية التخرج من فلسطيني لبنان أو سوريا ٥٥ الخ . لا تساوي أهمية التخرج من فلسطيني المناطق المحتلة ١٩٤٨ . ولا يتسع هنا المجال لمزيد من التفاصيل العملية لضرورة والممكنة .

٩ - من المتوقع ان تمارس إسرائيل سياسة أكثر تشدداً وخطاً ، لمواجهة وجود عرب الأرض المحتلة . ومن هنا فلا بد من المبادرة بأسرع ما يمكن الى تنظيم حملات عالمية لغرض السياسة الاسرائيلية على هذا الصعيد والاستفادة منها على صعيدين : الاول تقييد حرية إسرائيل في التصرف ، برأي عام على الصعيد العالمي ويفضح طبيعتها العنصرية . والجانب الثاني سياسي يهدف خلق المزيد من المشاكل السياسية لها . ولا شك أن إسرائيل ستعاني من متاعب جمه فيما لو اثير موضوع الاقلية العربية في الأرض المحتلة وحققها في تقرير النضير . وقد لا تلافى هذه الدعوة نجاحاً ، ولكنه من المؤكد انها ستفضح زيف ديمقراطية ولبرالية إسرائيل . وهذا ما يمكن لنا ان نسميه التعاطي الايجابي مع الرأي العام العالمي بمعنى تقديم السائل التي تلقى قبولاً وتفهماً . وليس كما يفهم البعض التعاطي الايجابي باعتباره تقديم التنازلات المبدئية .

١٠ - نستطيع الجزم ان إسرائيل ، لاكثر من سبب اقتصادي ، واجتماعي ، وسياسي ، لا تستطيع التخلي عن الاقلية العربية الموجودة داخل الأرض المحتلة . ورغم ان نسبة الاقلية هي اقلية خطيرة وغير مرغوب فيها ، فهناك حاجة لها . ولا يمكن الاستغناء عنها الا اذا وفر البديل الذي يضمن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجته من العمال الميديويين وانصاف أئمة ، ومعاملة إسرائيل - كما اتضح من دراسات متخصصة عديدة - من على ايجاد مصادر بديلة ، تعطي لإسرائيل اليد العاملة ، ولا تحملها الأعباء السياسية التي تلقاها علوياً الاقلية العربية داخل الأرض المحتلة حالياً . ومن هذه المصادر دولة او كيان عميل مرتبط بإسرائيل اقتصادياً . او توقيع معاهدة سلام مع العرب تضمن فتح الجسور واقامة علاقات اقتصادية . وفيما لو قدم لإسرائيل هذا الامر ، فإنه يزول عن كاهلها عبئاً ثقيلاً معسلاً في عرب الأرض المحتلة ، الذين تحتاج اليهم بمقدار ما لا ترغب في وجودهم . وقد أشار كذاب (بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي) الى هذه المسألة عندما قال « ان توفير مصدر اخر لأيد العاملة العربية سوف يساعد إسرائيل على تنفيذ رغبتها بالاراع المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ من المواطنين العرب . باعتبار ان وجودهم هناك يؤدي هدفين متناقضين ، اولهما ، حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الماسة لما تولره الاقلية العربية من غرض للأيدي العاملة الرخيصة وغير الفنية تلبي حاجة اقتصادها المتزايد لهذا النوع من الطاقة العاملة : ثانياً : هذا ما كان يحد من قدرتها على تنفيذ إجراءات التهجير للاقلية العربية خوفاً من تزايد تلك الاقلية الى درجة تهديد التركيب الديمغرافي بين العرب واليهود . وعندما يتوفر لها مصدر بديل لليد العاملة الرخيصة ، فإن هذا يساعدها على ان تخطو واسعا بعملات تهجير عرب الأرض المحتلة ١٩٤٨ . وبهذا تكون إسرائيل قد واصلت بين الهدفين المتناقضين اللذين يقدمهما وجود الاقلية العربية ، حيث ستجد اليد العاملة الرخيصة وبدون أية اعباء سكانية او سياسية ٥٥ (٢٠)